

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الأنوار القابضة (ش.م.ع.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة الأنوار القابضة (ش.م.ع.ع) وشركاتها التابعة ("المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 مارس 2019، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 مارس 2019 وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في سلطنة عمان، لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية الموحدة.

امور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمها في هذا السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. وبالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الأنوار القابضة (ش.م.ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
محاسبة الاستثمارات وفق طريقة حقوق الملكية تحفظ المجموعة باستثمارات كبيرة وفق طريقة حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة". ليس لدى جميع الاستثمارات وفق طريقة حقوق الملكية تنافق مع تلك الخاصة بالمجموعة، وإن السياسة المحاسبية للمجموعة هي محاسبة فترة تأخر مناسبة في التقارير حول نتائجها. إن أي معاملات جوهرية تحدث بين السنة المنتهية للاستثمارات وفق حقوق الملكية و 31 مارس (السنة المنتهية للمجموعة) يتم محاسبتها في نتائج الاستثمار وفق حقوق الملكية.	أصدرنا تعليمات التدقيق لمراجعى الحسابات بشأن الاستثمارات الهامة وفق حقوق الملكية. غطت الإرشادات مجالات التدقيق المهمة التي يجب على المدققين التركيز عليها، وكذلك المعلومات المطلوبة التي ينبغي رفع تقرير بشأنها إلى فريق تدقيق المجموعة. طوال عملية التدقيق، تم إجراء العديد من مكالمات وعقد اجتماعات التخطيط والتنفيذ والإكمال مع مدققي الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية. قمنا بتقييم كفاءة ومعرفة وتجربة فرق تدقيقنا، وأجرينا مراجعة لمجالات التدقيق المهمة لتقدير مدى كفاية الإجراءات المنفذة سعياً وراء رأينا في التدقيق.
لقد حصلنا على نتائج محاسبة حقوق الملكية والحركات المسجلة من قبل المجموعة وقمنا بمقارنتها مع النتائج المالية المدققة للاستثمارات المحسوبة وفق حقوق الملكية. قمنا أيضاً بإعادة إجراء العمليات الحسابية اليدوية، بما في ذلك تعديلات فترة التأخير التي أعدتها الإدارة عندما تكون مطلوبة لاختبار النتائج المحسوبة وفق حقوق الملكية بأنها دقيقة وكاملة ومتغيرة مع معايير التقارير المالية الدولية.	تعد محاسبة الاستثمار وفق حقوق الملكية مسألة ذات أهمية بالغة بسبب المساهمة الكبيرة لاستثمارات الشركات الشقيقة في النتائج الموحدة للمجموعة، وتتأثرها على نتائج المجموعة والحقيقة بأن استثمارات لها سنوات لا تنتهي مع نهاية سنة المجموعة.
لقد فحصنا عملية الإدارة وقمنا بشكل مستقل بتحقيق السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة لتلك الخاصة بالمجموعة لضمان الثبات مع السياسات المحاسبية للمجموعة والامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية.	

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الأنوار القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2019
 إن أولئك المسؤولين عن الحكومة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2019، وغيرها من البيانات المالية الموحدة وتقريرنا كمدقق حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور للسنة المنتهية في 31 مارس 2019 بعد تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدية في هذا الشأن.

ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بهاته حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحكومة عن البيانات المالية الموحدة
 إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدها أولئك المسؤولين عن الحكومة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاختلال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الأفصاح، حسب مقتضي الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحكومة ينفون إما تصفيية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الأنوار القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة
 إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معمول حول سوء البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعمول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بان عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية بينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن آية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من مخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعذر ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعه ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحكومة لأساس الاستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرى موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرى موجود، يتطلب مما لفت الانتباه في تقريرنا كمدققى الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققى الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في المجموعة لتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحفوبي البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وسوء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تتحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيدة عن رأينا حول التدقيق.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الآثار القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المختلط وتوكيد التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحكومة بيان بأننا قد امتننا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، عند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحكومة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
 في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تتقدّم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.




فيليپ دنیس ستانتون
مسقط
٢٠١٩ مايو ١٢

